



كلمة العدد

ان الاسلام دين كامل يلبي كافة احتياجات الفرد والمجتمع ،
ويكفل لهما الرفاهية والرقى الى المعالى الروحانية ، كما يضمن
لهما تحقيق جميع مصالحهم الدنيوية فى نفس الوقت ، ولكن بشرط
أن يدخل أبنائه فى السلم كافة ، فلا بد أن يخضع كل نشاط
انسانى على صعيدى الفرد والمجتمع وفى مجالات الحياة كلها
لتعاليم الشريعة الاسلامية السمحة ، وأن ينقاد لأوامر الشارع
خضوعاً كاملاً وانقياداً مطلقاً بدون أى تحفظ أو تردد أو تشكك ، ولن
يكفينا الادعاء بالاسلام والتسمى بأسمائه ما لم نحكم بشريعة الله
الخالدة فى أنفسنا وأهلينا وفى أسرتنا ورعيتنا وفى نادينا وأسواقنا
وفى هيئات الحكومة ومراكز الجيش وفى المصارف والمؤسسات المالية
وفى المدارس والجامعات وفى المحاكم القضائية والمقاعد البرلمانية
وفى المجالس الوزارية والبعثات الدبلوماسية .

ولابد أن يخرج الاسلام من ضيق المساجد والأربطة والزوايا الى
سعة الحياة كلها ، ويسود الزراعة والتجارة ، ويحكم السياسة والادارة ،
ويضع الموازين القسط والمعايير للحكومة والسفارة . ومثل هذا التنفيذ

الجدرى الشامل لأحكام الدين الكامل فى حياة المسلمين كمثل شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء ، تؤتى أكلها كل حين باذن ربها ، ولكن اذا زعمنا أن صلواتنا وصيامنا وبعض الشعائر الدينية التى توجد فىنا لا تأمرنا أن نترك ما يعبد آباءنا أو أن نفعل فى أموالنا ما نشاء ، فلا يكون موقفنا من الاسلام بعيدا من موقف أهل مدين الذين عتوا عن أمر ربهم فخالفوا المنهج الالهى الذى جاء به سيدنا شعيب عليه الصلوة والسلام لاصلاح السلوك الاقتصادى للمجتمع المدينى .



كل يوم جديد يبدى للانسان ما كان يجهله أمس ، وكذلك يسفر كل عصر وزمن عن عالم جديد ، وحوادث مختلفة ، ومشاكل حديثة ، فينتقل ثقل التأكيد على نوعية خاصة من المشاكل والقضايا الى نوعية أخرى منها ، فكلما مر بنا الزمان ، وتغيرت أحوالنا ، وتجددت ظروفنا نحتاج الى حل قضايانا ومشاكلنا من جديد . ولا زال علماء الاسلام وأئمة الهدى فى كل حقبة من الزمن يدلون بدلائهم لمعالجة المشاكل الخاصة بعهدهم ، فنرى أسلافنا فى دور معين من الزمن الماضى يخوضون معارك الفلسفة والكلام كما نجدهم فى زمن لاحق مشغولين بالمناقشات والجدالات المنطقية ، ثم يأتى عهد الذين يلونهم ، فنرى جنود الفقهاء يسهمون فى توطيد عمارة الاسلام وتشبيدها بتدوين الاحكام الفقهية وتشريح الفلسفة القانونية التى منحها الدين الحنيف للانسانية .

وقد كسب علم الاقتصاد فى زماننا أهمية لم ينلها علم آخر من

العلوم الاجتماعية التي نشأت وتطورت في الغرب ، وترجع هذه الأهمية القصوى التي لحقت بالاقتصاد عند أهل الغرب الى أسباب عديدة ، منها الخلفية التاريخية الخاصة بالغرب التي جاءت بالثورة الصناعية التي انفجرت في العالم الغربي المسيحي في غضون خروجها على الكنيسة ، وتحرر المجتمع الغربي من قيودها وأغلالها ، وحبس الدين ورجاله بين جدران الكنيسة ، لادخل لهما في شئون الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وكان ظهور العلوم الاجتماعية الحديثة عند الغربيين في بيئة تاريخية خاصة أسهمت في تكوينها ظروف سياسية ودينية واجتماعية معينة ، وكانت لهذه الظروف خلفية تاريخية لم تكن قائمة في البلاد الشرقية وبالأخص في البلاد الاسلاميه وكان علم الاقتصاد الذي هو جل ما عند الغرب من زاد في العلوم الاجتماعية ، من ضمن هذا التراب الوليد للحضارة اللادينية الالحادية ، فترعرع الوليد (الاقتصاد) في حجر كبير الأصنام لجاهلية القرن العشرين ألا وهو المادة وارتضع من ثدى الوجودية ، ولايفوتنا أن نلاحظ أن الافكار المطروحة على مائدة الفكر المعاصر من قبل العلوم الاجتماعية الغربية مرتبطة بعضها ببعض ، فعلم النفس والتحليل النفسى ونتائجها المزعومة لها أثر ملموس في آراء علماء الاجتماع كما تتجلى ادعاءات علماء التاريخ وفلسفته في آراء علماء الاقتصاد وهلم جرا .

★ ★ ★ ★ ★

وعلم الاقتصاد الذي نراه اليوم منقسما الى مذهبين مذهب الرأسمالية ومذهب الاشتراكية انما هو شيئى واحد في حقيقته وجوهره

وكلاهما قائم على قاعدة واحدة ، هي تألية المادة وتكبيرها وتمجيدها ولايعنى أحد منهما بالتقدم الأخلاقي وترقية الفضائل الانسانية مثل عنايتهما بافراط التنمية والدخل ورفع مستوى المعيشة . وليس الاقتصاد الاشتراكي الا أشبع صورة للاقتصاد الرأسمالى نفسه . فان الراسمالي فى النظام الرأسمالى يستغل ويتحكم فى النشاط الاقتصادى ويبخس الناس أشياءهم ولايمارس السلطة السياسية والادارية مع نفوذه فيهما ، وأما النظام الاشتراكي فالرأسمالى فيه هو الحاكم المستبد الذى لايسئل عما يفعل . وان خير تعبير عن نوعية الرأسمالية فى النظام اشتراكي هو أنه رأسمالية الدولية (State Capitalism)

ومما يبشر بالخير ويسر النفوس المتعطشة المتطلعة الى مستقبل زاهر للأمة الاسلامية فى ظل الاسلام هو مبادرة الجامعة الاسلامية باسلام آباد الى فتح مدرسة عالمية للاقتصاد الاسلامى وهى حسب معلوماتنا ، الأولى من نوعها فى العالم ، علما بأن باكستان حكومة وشعبا أخذت على عاتقها تطبيق كافة الأنظمة المعاصرة بما فيها الهيكل الاقتصادى القائم بأحكام الشريعة الاسلامية وقد فتحت هذه المدرسة أبوابها لجميع أبناء الأمة الاسلامية فى أنحاء المعمورة وعينت من أول يومها بتخريج علماء اكفاء وخبراء متخصصين فى الاقتصاد ، ومضطلعين بمعارف الشريعة وأحكامها الاقتصادية والمالية ، لكى تقوم الافواج المتخرجة من هذه المدرسة ببيان النظرية الاسلامية للاقتصاد واثبات أفضليتها على سائر النظريات الوضعية واقتناع العالم بصلاحية الشريعة الاسلامية للتطبيق

العملى فى حاضر الزمن ومستقبله ، ثم تقوم بهدم الهيكل الاقتصادى
الجاهلى المعرض عن ذكر الله تعالى ، الناسى لآياته ، والمؤدى الى
المعيشة الضنك ، وباسهامها فى بناء نظام اقتصادى مبنى على أحكام
الشريعة الاسلامية الخالدة ، ومحقق للعدالة الاجتماعية الحقيقية
التي لا يتصور وجود مجتمع اسلامى بدونها . والله يقول الحق وهو
يهدى السبيل .

محمود أحمد غازى

